

دور النص النوازلي في دراسة قضايا اقتصادية بالمغرب الأوسط؛ نوازل الغصب أنموذجا.

The role of the doctrinal text in the study of economic issues in the Middle Maghreb is a model.

سجية بوساق *

¹جامعة قسنطينة 2 (الجزائر)، bsadjya@gmail.com

Sadjiya boussag *
Constantine 2 University (Algeria).

تاريخ النشر: 2023 /01/25

تاريخ القبول: 2022/11/13

تاريخ الاستلام: 2021/07/31

ملخص:

جاءت هذه الدراسة بهدف إبراز أهمية النص النوازلي وحمولته المعرفية في إثراء الواقع التاريخي، وفعالياته الاقتصادية والاجتماعية. وتؤرخ هذه الفتاوى للإطار التاريخي- الزمني-المكاني، الذي يغطيه كتاب المعيار كموسوعة جامعة لفتاوى بلاد المغرب الإسلامي عامة. حاولت من خلال هذه الدراسة رصد أهم النوازل التي تعرضت لظاهرة الغصب؛ والتي تشكل انعكاسا لجملة ظروف عرفها المغرب الإسلامي بصفة عامة، والمغرب الأوسط بصفة خاصة. فعلى اعتبار ظاهرة الغصب ظاهرة وليدة ظروف سياسية وطبيعية، فإن لها مخلفات اقتصادية، عرقلت سيرورة بعض الأنشطة الاقتصادية. وشكلت وضعا استثنائيا تزامن وبعض المتغيرات الوافدة إلى المغرب الأوسط، وجملة هذه العوامل كان لها تأثيرا بارزا على الحركة الاقتصادية، بل تجاوزها ليمس جوانب اجتماعية وسياسية. جدير بالذكر أن النوازل المتعلقة بظاهرة الغصب واللصوصية، جاءت متواترة، وهو ما يعكس عمق الظاهرة وتأثيرها على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي. هذا فيما يتعلق بالكم، أما فحواها فكان شاملا لمختلف المواضيع. إن الاستناد إلى النوازل الفقهية من شأنه إمطة اللثام عن كثير من القضايا التاريخية ذات الأبعاد الاقتصادية. **كلمات مفتاحية:** النوازل الفقهية؛ المعيار المعرب؛ المغرب الأوسط؛ الغصب واللصوصية؛ المكوس.

Abstract:

This study came with the aim of highlighting the importance of the descending text and its cognitive load in enriching the historical reality, and its economic and social activities. These fatwas date to the historical - temporal - and spatial framework, which is covered by the book Al-Mayyar as a comprehensive encyclopedia of fatwas in the countries of the Islamic Maghreb in general. Through this study, I tried to monitor the most important cataclysms that were exposed to the phenomenon of usurpation; Which is a reflection of a set of circumstances known to the Islamic Maghreb in general, and the Middle Maghreb in particular. Considering the phenomenon of usurpation is a phenomenon resulting from political and natural conditions, it has economic remnants that hindered the process of some economic activities. It constituted an exceptional situation that coincided with some of the variables coming

* سجية بوساق.

to the Central Maghreb, and a number of these factors had a prominent impact on the economic dynamics, and even exceeded them to touch social and political aspects. It is worth noting that the calamities related to the phenomenon of usurpation and banditry have been frequent, which reflects the depth of the phenomenon and its impact on the economic and social levels. This is with regard to quantity, but its content was comprehensive of various topics. Relying on the jurisprudential nozal would reveal many historical issues with economic dimensions.

Keywords: Doctrinal Anecdotes, The Standard of The Mghareb, Middle Morocco, Usurpation and Banditry, Excise

1- مقدمة:

إن الموضوع المقترح يبحث في أهمية النص النوازي في دراسة جوانب مهمة من تاريخ المغرب الإسلامي، بصفة عامة والمغرب الأوسط بشكل خاص. وقد وقع الاختيار على كتاب "المعيار المغرب والجامع المغرب عن فتاوى علماء إفريقية والأندلس والمغرب"، لأبي العباس أحمد الونشريسي المتوفى (914هـ/1508م)، كونه المصنف الجامع لفتاوى علماء المغرب الإسلامي، خاصة وأن هذه الموسوعة الفقهية قد ضمت بين دفتيها العديد من القضايا التي تتشابه فيها جوانب عديدة لبلاد المغرب الأوسط.

يتضح من خلال النصوص والمسائل الفقهية الواردة في مصنف المعيار المغرب، مدى عناية هذا الأخير بالفتاوى والأسئلة ذات العلاقة بالنشاط الاقتصادي في بلاد المغرب الإسلامي. فالنوازل تختزن تجربة الفقه المالكي بالمغرب الإسلامي باستحضارها لجل المشاغل الحياتية والهموم المعيشية، ويضلل فهم المجتمع الإسلامي الوسيط رهينا بمدى فهمنا لتلك الأسئلة. وتفاعل المواقف الفقهية معها لأن النازلة وليدة بيئة معينة.

وسنكتفي في هذه الدراسة بمجموعة من النوازل ذات العلاقة بالجانب الاقتصادي، وفي الوقت ذاته تعكس هذه الأخيرة أثر بعض الأحداث والظروف التاريخية على الجانبين الاجتماعي والاقتصادي، حيث سيتم التركيز على مجموعة من الفتاوى التي عنيت بظاهري الغصب واللصوصية التي تعد انعكاسا لبعض الظروف. وقد نحوت إلى رصد أهم النوازل موضحة ظروف بروزها والمعالجة الفقهية لها.

إن هذه الديباجة تفرض علينا طرح العديد من التساؤلات لعل أهمها:

— هل بإمكان النصوص النوازية لكتاب المعيار أن تزودنا بمعطيات تمكننا من تشكيل واضحة

ومقبولة عن ظاهرة الغصب في المغرب الأوسط؟

— ما مدى قدرة النصوص الفقهية على تطويق ورصد وقائع وفعاليات تاريخية واقتصادية؟

2- ظروف بروز ظاهرة الغصب:

لعل وصف مؤرخ لسنوات الفتن والحروب، هو أصدق وصف يدل على جرحها الغائر في بنية المجتمع المغربي، فالجرح السياسي لطالما يترك بصمات غائرة على تلك الثوابت الاجتماعية والاقتصادية، التي كان ينعم بها المجتمع حين حولها إلى متغيرات: "إذ كانت سنوات الفتنة شدادا نكدات، صعبا مشؤومات، كريهات المبدأ والفاقة، قبيحة المنتهى والخاتمة، لم يعدم فيها حيف، ولا فورق فيها خوف، ولا تم سرور... مع تغير السيرة، وخرق الهيبة، واشتعال الفتنة، واختلاق المعصية..." (ابن بسام الشنتيري، 1997، مج1، ص36).

تعرضت بلاد المغرب الأوسط خلال فترة الانتقال من حكم دولة إلى حكم دولة أخرى لحالة من الاضطراب، واختلال الأمن وانعدام التوازن انعكس ذلك على مظاهر الحياة العامة للمجتمع، كما أن بعض الحركات والتمردات الخارجة عن السلطة القائمة من الأمور التي عرقلت النشاط التجاري.

عرفت أيام الرستميين انتشار قطاع الطرق أثناء النزاعات والحروب، خاصة تلك التي وقعت بين الإمام يعقوب بن أفلق وابن أخيه أبي حاتم: "فقطعت السبل..". إلى أن دخل أبو حاتم تاهرت ثانية حيث: "شردت السراق وقطاع الطريق، وأمنت السبل". (ابن الصغير، ص 102).

وكان على السلطة توفير حماية للقوافل وهو ما تبناه الرستميون، وقطعوا السبل أمام قطاع الطرق. وإن كان الأمر صعباً. فكان أبو حاتم قد أخرجه أبوه في جيش مع وجوه زناتة ليجوروا قوافل قد أقلت من المشرق وفيها أموالاً لا تحصى قد خافوا من قبائل زناتة". (ابن الصغير، ص 91).

ومن الأحداث التي اعترضت الفاطميين أثناء تواجدهم في المغرب الأوسط ثورة أبي يزيد مخلد بن كيداد الزناتي.

هذه الثورة كانت ردة فعل ضد تلك السياسة، التي اتبعها الفاطميون، والتي تحولت إلى صراع، وتجلت في حركات مناوئة لهم دموية وعنيفة، تفضلت في رفض الواقع السياسي المذهبي والاقتصادي.

صور لنا أحد الباحثين ما خلفته تلك الثورة من تخريب للبلاد فقال: "نحن نفترض أن التخريب لم يكن من صنيعه بل من أتباعه، فقد كان الريفيون البربر-على حد تعبيره- يتزلون من الجبال عند مهاجمة المدن والمزارع ويقومون بالدور الذي كانوا مختصين به، وأثناء السلب يبدو على هؤلاء الريفيين حقدهم الحاسد لمزارعي السهول. (جورج مارسيه، 1999، ص 171).

وشهدت تلك السنوات التي قامت فيها هذه الثورة أزمات اقتصادية غلاء في الأسعار سببه قلة الإنتاج، لأن الفترة شهدت اضطراباً سياسياً وانعدام الأمن مما ترتب عنه ضعف التجارة، وقلة العرض (الكبير البزاوي 2002، ج 2، ص 343).

إن ثورة أبي يزيد كانت ذا أثر خطير، ولولا قوة الدولة ومكانتها السياسية والعسكرية لانتهكت أموال الناس، لأن القبائل التي خرجت مع هذا الخارجي كانت تهدف إلى نهب الأموال. (نوال بلمدي، 2014، ص 147).

وفعلت فعلتها في الاقتصاد الفاطمي، والحواضر التي شملتها، حيث كان النشاط الاقتصادي يتعرض إلى مصائب وأخطار مختلفة من قبل القبائل والجماعات، وقد أدى ذلك إلى تعرض التجارة إلى السطو والنهب، أين يتحدث الدرجيني عن جماعة من قطاع الطرق أغاروا على قافلة فاستباحوها، وأخذوا منها رحلها. (غازي جاسم الشمري، 2005، ص 204).

ولعل أهم حدث استفحلت في ظله ظاهرة الغصب، وساهمت الكتابات التاريخية في إبرازه هو "الهجرة الهلالية". إذ أن ابن خلدون نعتهم بـ "بالجراد المنتشر لا يمرون بشيء إلا أتوا عليه". (ابن خلدون، 2000، ج 6، ص 20).

كما شبهت هذه الأخيرة، بالزحف العظيم الذي خلف نتائج مرعبة على الصعيد الاقتصادي وحتى الاجتماعي والسياسي. ويعرض ابن خلدون مرة أخرى لصورة تغلغهم في المغرب الأوسط بقوله: "واستباح العرب وزناته خزائن الناصر ومضاربه... ثم لحق بالقلعة فنازلوها وخربوا جنباتها وأحبطوا عروشها، وعاجوا على ما هنالك من الأمصار... وعطفوا على المنازل والقرى والضياع والمدن فتركوها قاعا صفصفا أقفر من بلاد الجن وأوحش من جوف العير.. وملكوا عليهم الضواحي.. يأخذون لهم الأتاوة على التصرف في أوطانهم". (ابن خلدون، 2000، ج6، ص27).

ويكاد المؤرخون يجمعون على التدمير الاقتصادي الذي لحق ببلاد المغرب، وتوجه أصابع الاتهام بإحداث الضرر على مستوى الطرق عرقلة حركة التجارة، على الرغم من الخطأ التخيل بإحداث عصابات من اللصوص غير المنتظمين شللا للتجارة. (دومنيك فاليرين، 2014، ج1، ص235).

و من جهة ثانية فإن العامل الطبيعي وتقلب الأحوال الجوية كان له أثر ودور في نشاط حركة الغضب واللصوصية، فالظروف المناخية المتقلبة لطالما نجم عنها أزمات جوع، مارست هذه الأخيرة نوعا من التأثير والضغط على إنسان المغرب الأوسط، وأثرت على تصرفاته فتحول إلى ممارسة سلوكات اتسمت بالسلبية، حيث اعترضت القوافل التجارية وأمسّت بأمن المسافرين، وأصبح: "تأمين السبل وتمهيد الطرق من أفضل الأعمال.." (ابن مرزوق، 1981، ص429).

فكانت العدوانية آفة اعتيادية خاصة في المحاور بين تلمسان وبعض مدن المغرب الأقصى يصفها العبدري بقوله: "ولما انتهينا إلى المفازة التي في طريق تلمسان، وجدنا طريقا منقطعا مخوفا لا تسلكه الجموع الوافرة إلا على حذر استعداد،... ولا يسلم منهم صالح ولا طالح..". (العبدري، 2005، ص45). ليضيف مؤكدا أن "القافلة تخرج وهي كبيرة تزيد على الألف، وقال لنا قائل إن لهم في محاولة من ثلاثة أشهر حتى لهم بخفارة على أداء خفارة..". (العبدري، 2007، ص212).

كان من آثار القحوط اشتداد ظاهرة الغضب، وإفساد السابلة وهي ظروف جعلت الخليفة الموحد عبد المؤمن، يرسل إلى ولاته عام 551هـ/1156م يأمرهم "بالكشف عن التلصص والخرابة" (المنوني، 1977، ص191).

وحسبنا أن تاجرا اعترض اللصوص سبيله في مدينة بجاية ونهبوا بعض متاعه، فرفع أمره للخليفة عبد المؤمن الذي قال له: "كم صح لك في الشدة- المتاع- التي فقدت أختها، فقلت كذا وكذا، فأمر من وزن لي المبلغ ثم قال لي: قم أنت أخذت حقك وبقي حق الله.. وقت الجميع..". (النويري، ج24، ص176).

3- ظاهرة الغضب من خلال نوازل المعيار:

أثارت النوازل الفقهية قضايا تاريخية، قلما أعارتها المصادر الأخرى نفس الاهتمام، ولا شك أن طبيعة هذا النوع من المستندات قد جعلها قادرة على إزاحة الستار عن مجموعة من العناصر المسكوت عنها في المدونات الإخبارية أو الكتابات الرسمية.

وعلى الرغم من الموضوع الديني للمادة النازلية إلا أنها أنتجت خطابا ينطوي على مادة تاريخية، ورسمت لوحة فريدة عن المجتمع المغربي الوسيط عامة (عمر بن ميرة، 1996، ص201)، خلال مرحلة

الاستقرار؛ زمن الفتن والاضطرابات، حيث تطمح مختلف الفعاليات الاجتماعية ضبط أمورهما وفق المنظور الديني، فهناك من النوازل ما يفيض بذكر بعض الزوايا التي أغفلتها المدونة التاريخية؛ سواء تعلق الأمر بالجانب الاقتصادي أو الاجتماعي.

وحاولنا من خلال كتاب المعيار رصد أهم النوازل ذا الصلة بظاهرة الغصب في بلاد المغرب عامة والمغرب الأوسط بشكل خاص.

الجدول 1: أهم النوازل المتعلقة بظاهرة الغصب من خلال كتاب المعيار:

الرقم	موضوع النازلة	المصدر
01	"أخذ زكاة الغاصب".	ج 1 ص 364
02	"إسقاط الزكاة بقدر ما يأخذ الكلمة من الزرع والزيتون".	ج 1 ص 364
03	"من استحلفه اللصوص على مال بيده أنه له والحال أنه مال قراض".	ج 2 ص 78
04	نازلة تتعلق بمن "ألجأته الضرورة لشراء الابل من العرب المعروفين بالغصب".	المعيار ج 5، ص 88.
05	"مسألة فيمن غصبت منه أرض ثم استحقها فأراد الرجوع بغلتها".	المعيار ج 5 ص 160
06	مسألة فيمن اشترى نصف فرس فركبها في سفر ممنوع فغصبت منه .	المعيار ج 5، ص 272.
07	نازلة في "حكم الشراء من العرب المعروفين بالتهب".	ج 5 ص 68
08	"العرف بالمظالم بين أهل الظلم هل يكون كالناطق فيحلف معه أم لا؟". أي أنه إذا تقرر في عرف الناس في ولاية الظلم أنهم يأخذون أموال الناس قهراً، فقام العرف هنا مقام الشاهد . فأصبحت كفة المأخوذ منه المال راجحة، على كفة هؤلاء الغاصبين بسبب العرف.	ج 5 ص 173-174
09	"فتوى في قتال المغيرين وقطاع الطرق من عرب المغرب الأوسط سنة 796هـ".	ج 6 ص 153
10	تندرج الفتوى ضمن شراء الأموال	ج 6 ص 188

	المغصوبة وهي بعنوان : " من اشترى دابة وهو يعلم أنها مغصوبة".	
11	" حكم من غصب غنما لا يعرف أصحابها وأراد التوبة".	ج 6 ص 191
12	" أموال الظلمة ليست ملكا لهم".	ج 6 ص 139
13	حكم معاملات أهل الغصب، من الأعراب الذين لا يمتنعون عن الإغارة..".	ج 6 ص 142
14	فتاوى فقهاء افريقية في القرن الخامس لمن تاب من اعراب زمانهم عن الإغارة".	ج 6 ص 144
15	" حكم ما اغتصبه جيش الطغاة والظلمة".	ج 6 ص 149
16	" نازلة حكم ما بيد قاطع الطريق من مال حرام".	ج 6 ص 158
17	"اغتصاب بقعة وبناء حمام عليها"	ج 6 ص 172
18	الحكم فيما إذا استحققت أرض مشجرة من يد من أصلحها، وفيما إذا استحق من المغتصبين ما اغتصبوه".	ج 6 ص 172
19	"الإقدام على شراء اللحم المغتصب".	ج 6 ص 174
20	"نازلة حول أفضلية ترك معاملة أهل الغصب"	ج 6 ص 181
21	"نازلة أخرى واردة حول شراء اللحم زمن الغصب".	ج 6 ص 322
22	" اعتراض لصوص البحر المركب فقاموا بنهب الأمتعة وركوا المركب".	ج 8 ص 302
23	" استفتاء مرابطي الصحراء عن مسألة غصب نزلت عندهم". حيث أن الغصب متوارث عندهم.	ج 9 ص 542
24	"نازلة حول حوادث غصب أموال اليهود".	ج 9 ص 547
25	"نازلة حول توبة الغاصب مستغرق الذمة"	ج 9 ص 576
26	"نازلة واردة أيضا تشير إلى توبة الغاصب"	ج 10 ص 422

	توجب صرف ما عنده إلى من يستحقه على الفور".	
ج 10 ص 423	"مبايعة الأعراب الغاصبين ومستغرفي الذمة".	27
ج 10 ص 438	"الغصب يتعلق بعين المغصوب".	28

من خلال الجدول يمكن اعتبار أن الغصب بصفة عامة واللصوصية، ميزة رافقت فترات اللاستقرار في تاريخ المغرب الأوسط، فالاضطرابات السياسية والتحركات الاجتماعية والقبلية. وكذلك الأوبئة والمجاعات؛ كانت تشكل ظروفًا ملائمة لتفشي الظاهرة. وهي تعكس من جهة أخرى غياب أي دور فعلي للسلطة القائمة. (مسعود كربوع، 2017، ص 236).

وفي الغالب تضمن القبائل المحلية نفسها أمن القوافل مقابل أجر، وبذلك فإن القبائل العربية الوافدة لم تعرقل سيرورة القوافل ولعل الأمر يقتصر على إضافة ضريبة الخفارة. (مسعود كربوع، 2017، ص 237). وبنيت نوازل الونشريسي أن بعض الأماكن كانت تفتقر للأمن بسبب عصابات تثير الخوف، وترزعزع الاستقرار داخل مجتمعات بلاد المغرب، بعيدا عن الحواضر، وبمناى عن السلطة القائمة في حواف المدن، كما هو الحال في جبل سالات وبلاد هواره، وغيرها خاصة أن بيئة المغرب الأوسط عرفت بجبالها الوعرة وصحاريها الشاسعة. (الونشريسي، 1981، ج 3، ص 279).

كما تعرضت نوازل المعيار لحالات الغصب للمنقولات أو العقارات نتيجة ضعف وانكماش سلطة الدولة القائمة. فتعرضت في مواضع كثيرة لزرع الهلع وسط الفلاحين، بسبب هذه المشاكل، ومنه استفحلت ظاهرة "بيع المضغوط". ولم يتوان فقهاء المغرب في معالجة هذه الظاهرة والتصدي لها من خلال فتاويهم.

4- أثر ظاهر الغصب على النشاط التجاري:

لقد تأثرت الحياة الاقتصادية وتعطلت فعاليتها بفعل مخلفات ظاهرة الغصب. فكما هو معلوم فإن من شروط نمو وازدهار أي نشاط اقتصادي؛ توفر عامل الأمن الذي بات من باب الضرورق وقد اعتنى ابن خلدون بذلك فقال في المقدمة: "العدوان على الناس بأموالهم ذاهب بآمالهم في تحصيلها واكتسابها ... وعلى قدر الاعتداء ونسبته يكون انقباض الرعايا عن السعي في الاكتساب..". (ابن خلدون 2004، ج 1، ص 477).

لذا فإن انعدام الأمن أو زعزعة الاستقرار يمثل ثغرة في المنظومة الاقتصادية من شأنها أن تحدث شللا يعرقل سيرورة الأنشطة ذات العلاقة المتكاملة فيما بينها. فالنشاط التجاري يستمد قوته وحركيته من الفلاحة والصناعة والحرف وأي خلل يصيب هاته الأخيرة يعرقله. وبالمقابل فإن التجارة تساهم في تسويق المحاصيل الفلاحية والمنتجات الحرفية.

وفيما يخص دراستنا نود تبين بعض آثار ظاهرة الغصب على وقع النشاط التجاري خاصة إذا تعلق بتردي الوضع السياسي الذي ينعكس بدوره على الممارسة الاقتصادية. فغالبا ما تؤثر الحركات التمردية على الوضع الاقتصادي لأي منطقة على مستوى ثلاث نواحي:

- تخريب المحاصيل الزراعية والانتاج الفلاحي.
- عرقلة المسالك التجارية والقوافل.
- زيادة الأسعار وارتفاعها لعدة أسباب.

صور لنا أحد الباحثين ما خلفته تلك ثورة النكارية- التي قادها أبو يزيد مخلد بن كيداد- من تخريب للبلاد فقال: "نحن نفترض أن التخريب لم يكن من صنيعه بل من أتباعه، فقد كان الريفيون البربر- على حد تعبيره- يتزلون من الجبال عند مهاجمة المدن والمزارع ويقومون بالدور الذي كانوا مختصين به ، وأثناء السلب يبدو على هؤلاء الريفيين حقدهم الحاسد لمزارعي السهول (جورج مارسبي، 1999، ص171).

وشهدت تلك السنوات التي قامت فيها هذه الثورة أزمات اقتصادية؛ غلاء في الأسعار سببه قلة الإنتاج. (فاطمة بلهوار، ص242). لأن الفترة شهدت اضطرابا سياسيا وانعدام الأمن مما ترتب عنه ضعف التجارة وقلة العرض. (الكبير البزاوي، 2002، ج2، ص342). ولقد أسهبت بعض المصادر المهمة بتاريخ الفترة في تبيان ذلك، حيث يفيدنا ابن حماد بخصوص ثمن جرة ماء خلال حرب المنصور الفاطمي ضد أبي يزيد أشار إلى أنه بلغ سعر عليق دابة دينار ونصف، وقد بلغت الجرة من الماء ثلاثة دراهم". (ابن حماد، ص39).

وحسب إشارة ابن الأثير فإن هذه الأسعار خاصة وتعلق بظرفية معينة فبه إلى أنها كانت: "حين اشتد الأمر على أهل العسكر". (ابن الأثير، ج7، ص199).

وعلى غرار ثورة النكارية، كان للغزو الهلالي آثاره وتحدياته على البنية الاقتصادية. وصف عبد الرحمان بن خلدون عند تعرضه لبعض المدن: "وتركها قاعا صفصفا افقر من بلاد الجن وأوحش من جوف البعير. (ابن خلدون، ج6، ص27). هذا ما جعل الكتابات التاريخية تصفها بالكارثة كيف لا وهو يصف تقدمهم قائلا: "وسارت قبائل دياب وعوف وزغب وجميع بطون هلال إلى افريقية كالجراد المنتشر لا يمرون بشيء إلا أتوا عليه". (ابن خلدون، ج6، ص20).

اضطرب الاقتصاد عموما إثر هذا الغزو وشل اقتصاد المنطقة ، فانتقلت المناطق الشاسعة من اقتصاد مستقر يعتمد على الزراعة المكثفة المسقية إلى اقتصاد رعوي استفادت منه بالدرجة الأولى تلك القبائل المهاجرة. (مبارك بوطارن، 288).

يبدو أن الدافع إلى الاتجاه نحو البستنة دون الزراعة بسبب اضطراب الأمن، فقلت بذلك الأيادي العاملة، فكان الناس يضطرون لاستئجار عمال زراعيين للحصاد أو لقط الزيتون وحمله إلى المدن، بما يقارب نصف ثمن المحصول (عز الدين موسى، 1983، ص194).

وأهم ما طرح من نوازل يتمحور في صعوبات يتلقاها المزارعون من قبيل التخلي عن الأراضي البعيدة جداً لضرورة رجوعهم إلى داخل أسوار المدينة أو القرية قبل الليل (دومنيك، 2014، ج1، ص256).

لقد كان عامل الأمن هاجس الزراعة في المغرب الأوسط، فقد خربت المناطق الزراعية وعجزت زناتة عن حماية السهول من عدوان البدو وغاراتهم، فعدمت الأقوات واتصلت المجاعات، وبذلك هجر الناس مزارعهم وبساتينهم ولجأوا إلى الزراعة داخل أسوار المدن الحصينة. (عز الدين موسى، 1983، ص157-158).

كما شهدت الفترة انتزاع المجال الرعوي من قبائل الزاب والحضنة والسهول الداخلية في المغرب، صاحبه نشاط تخريبي من طرف الهلاليين للإنتاج الزراعي والرعوي. (صليحة رحلي، ص108). ، ويرجع ذلك بحسب جورج مارسيه إلى أن الحياة الرعوية تتطلب أرضاً شاسعة لذلك اضطرت القبائل البربرية لافتتاح المجال (جورج مارسيه، ص238).

وعلى سبيل التمثيل فقد انتشر الهلالية في منطقة الحضنة، فعاشت القبائل حياة التنقل وراء قطعانها بين سهول الحضنة والصحراء. لعدم قدرتهم على الاعتماد على موارد الإقليم القاطنين فيه فيضطرون للترحل بحثاً عن الكأ وطلباً للمراعي، وهذه الحركة المستمرة صيفا وشتاء، كثيراً ما يترتب عليها حروب وفتن نظراً لقيام قبيلة بسلب مراعي قبيلة أخرى وأراضيها. (رحلي صليحة، ص114).

وفي فترة لاحقة بعد انعكاس وتجلي آثار الغزو الهلالي على المنطقة ينقل لنا الحسن الوزان وضع المسيلة واصفاً إياها: "الأسوار المحيطة بهم جميلة، بخلاف الدور فإنها قبيحة، والسكان كلهم صناع أو فلاحون، يرتدون لباساً رديئاً لفقرهم بسبب جيرانهم الأعراب الذين يسلبونهم مداخلهم". (الحسن الوزان، 1983، ج2، ص52). لقد كانت طبيعة الصراع بين القبائل الهلالية والبربرية حرباً شاملة فكما تضرر اقتصاد البادية تضررت معه التجارة.

والمشكلة المطروحة هو معرفة إذا كانت شبكة الطرق الداخلية صالحة وآمنة، هل استمر تدفق السلع والبضائع عبر الطريق خاصة من المدن الداخلية باتجاه الساحلية. والنصوص بإجماع كبير تندد بضرب العرب الرحل على الطرق وسيادة انعدام الأمن (دومنيك، 2014، ج1، ص233).

يمكننا الاعتماد على نصوص الإدريسي كالمسلك الرابط بين مدن الزاب والحضنة "الذي يأخذ من المسيلة إلى مقرة ومنها إلى طنبنة...". وطريق آخر لا يقل أهمية عن الأول والرابط بين قلعة بني حماد وبجاية حيث يدعم الإدريسي ذلك بقوله: "بان أيدي العرب مطلقة الأضرار في الطريق الواصل بين قلعة بني حماد وبجاية. وقد تغلب الأعراب على طرق القوافل فلا يجتازها غيرهم إلا بخفارة أحدهم. (الإدريسي، ص83). توقفت حركة التجارة من هذه الناحية، لكن الهلاليين قاموا بها أحسن قيام ووسعوا نطاق التجارة بين التل والصحراء. (محمد الطمار، ص118). كما سيطرت قبائل الذواودة من رياح على طرق الزاب واشترك معهم بنو عامر بن زغبة، لقطعهم الطريق الرملي. (صليحة رحلي، ص109). يدعم ذلك قول ابن خلدون: وملكوا عليهم الضواحي يتحيفون جوانبهم ويقعدون لهم بالمرصاد، ويأخذون لهم الإتاوة على التصرف في أوطانهم". (ابن خلدون، ج6، ص27). وهذا ما أدى بالضرورة إلى إضعاف الحركة التجارية وعرقلة النشاط التجاري بالمنطقة. (هادي روجي إدريس، ج2، ص292).

5- خاتمة:

من خلال ما تقدم يمكن القول أن موسوعة فقهية ككتاب المعيار المغرب ورغم طابعها الديني ومحتواها النوازلي، إلا أنها ضمت موارد تاريخية هامة. استقى منها الكثير من الباحثين مادة إخبارية غطت مواضيع مهمة لطالما أهملتها مصنفات أخرى وأعطت البحث التاريخي أفقا جديدة. رصدت لنا نوازل المعيار ظواهر اقتصادية مهمة من قبيل ظاهرة؛ الغصب والوصصية، وإن كانت ذا طبيعة اقتصادية فإن لها تبعات اجتماعية. كما تعكس وضعاً طارئاً أثر على مجريات الحياة العامة في المغرب الأوسط، ومن خلال أعمال آلية الإحصاء يتضح تواتر الكثير من النوازل ذات الموضوع الواحد وهو ما يعبر عن عمق الظاهرة، مما جعل الناس تستنجد بالفقيه. كان وقع الظاهرة عميقاً على مختلف الفعاليات الاقتصادية، وتركت تبعات شهدتها مختلف الفترات الزمنية.

6- قائمة المراجع:

- الإدريسي أبو عبيد الله محمد بن محمد بن عبد الله بن إدريس. (1983). تحقيق: محمد حاج صادق. نزهة المشتاق في اختراق الآفاق. بلجيكا: [د.ن].
- ابن بسام، أبو الحسن علي بن بسام التغلبي الشنتريني (1997): الذخيرة في محاسن أهل الجزيرة، تحقيق: إحسان عباس، بيروت: دار الثقافة.
- الحسن الوزان، (1983). وصف إفريقيا. ترجمة. محمد حجي. محمد الأخضر. ط2. بيروت: دار الغرب الإسلامي.
- العبدري- الرحلة المغربية- (2007). تقديم: سعد بوفلاقة، منشورات بونة للبحوث والدراسات- الجزائر.

- محمد المنوني- العلوم والفنون والآداب على عهد الموحدين - ط2- الرباط- مطبوعات دار المغرب للتأليف والترجمة والنشر، 1977- ص191.
- نوال بلمدي- نظام الرعي في بلاد المغرب الأوسط خلال القرنين (4-5هـ / 10-11م)- دكتوراه- جامعة وهران- 2014-2015-
- ابن خلدون عبد الرحمان بن محمد الحضرمي. (2000). مراجعة: سهيل زكار. العبر وديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر. ج6-ج7، بيروت: دار الفكر.
- المقدمة. (2001). تحقيق درويش جودي. بيروت: المكتبة العصرية للنشر والتوزيع. ابن الصغير المالكي، (د.ت). أخبار الأئمة الرستميين. تحقيق. محمد ناصر. إبراهيم بحاز، بيروت: دار الغرب الإسلامي
- الادريسي، (2002). نزهة المشتاق في اختراق الآفاق. القاهرة: مكتبة الثقافة الدينية.
- العبدري، (2007). الرحلة المغربية. تقديم. سعد بوفلاقة. الجزائر: منشورات بونة للبحوث والدراسات .
- عز الدين. موسى، (1983). النشاط الاقتصادي في المغرب الإسلامي خلال القرن السادس الهجري. ط1. القاهرة: دار الشروق.
- محمد المنوني، (1977). العلوم والفنون والآداب على عهد الموحدين، ط2. الرباط: مطبوعات دار المغرب للتأليف والترجمة والنشر.
- ابن مرزوق التلمساني، (1981). المسند الصحيح في مآثر ومحاسن مولانا أبي الحسن، تحقيق. ماريّا خيسوس بيغيرا. الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع.
- النويري، (د.ت). نهاية الأرب في فنون الأدب. تحقيق. عبد المجيد ترحيني. بيروت: دار الكتب العلمية.
- الونشريسي، (1981). المعيار العرب والجامع المغرب عن فتاوي أهل إفريقية والأندلس والمغرب. الرباط: نشر وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية للملكة المغربية.
- بنميرة، عمر: "جوانب من تاريخ أهل الذمة الإسلامي"، ضمن ندوة: الأندلس قرون من التقلبات والعطاءات، لجنة التحرير: محمد علي زيدان وآخرون، مطبوعات مكتبة الملك عبد العزيز العامة، 1996، ص201-226.